قانون الإزالة الهندي 1830
دراسة تاريخية

م.د. عامره عبد الحسين مطلك
جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

الملخص:

شرع قانون الإزالة الهندي عام 1830، وهو قانون امريكي تم اصداره في عهد الرئيس اندرو جاكسون، هدف الى نقل السكان الاصليين (الهنود) من منطقة شرق نهر الميسيسبي، وكانت منطقة غنية بالموارد المعدنية، فضلا عن كونها منطقة زراعية خاصة في ولاية جورجيا الى غرب نهر الميسيسبي وكانت منطقة غير مأهولة وغير مناسبة للسكن، وعلى الرغم من أن احد بنود القانون نص على التفاوض مع القبائل الهندية التي يراد نقلها من تلك المنطقة، إلا أنهم نقلوا بصورة قسرية دون الدخول في اي تفاوض، في رحلة قاسية سميت برحلة درب الدموع، واجهوا خلالها ظروفا قاسية من جوع وارهاق ومرض مات خلالها آلاف الهنود، فقانون الإزالة الهندي 1830 من ابرز الامثلة على التطهير العرقي الذي تعرضت له تلك المنطقة وسكانها من الهنود، نتج عن القانون تداعيات استمرت حتى الوقت الحالي بين السكان الاصليين من الهنود والحكومات الفدرالية في الولايات المتحدة الامريكية شملت حقوقهم المدنية وحتى مست سيادتهم.

الكلمات المفتاحية: قانون الإزالة الهندي، معاهدة الينابيع الهندية، مناقشات مجلسي النواب والشيوخ.

The Indian Removal Act of 1830: A Historical Study

Dr. Amerah Abdulhusein Mutlag
University of Baghdad / College of Education for Girls

Abstract:

The Indian Removal Act of 1830 was an American law passed under President Andrew Jackson. It aimed to remove Native Americans from the area east of the Mississippi River ،mineral-rich ،agricultural region in Georgia ،to the area west of the Mississippi River ،which was uninhabited and unsuitable for habitation. Although one of the provisions of the law stipulated negotiations with the Indian tribes to be removed from the area ، they were forcibly removed without any negotiations. They embarked on a harsh journey known as the Trail of Tears ،during which they faced

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

harsh conditions of hunger ،exhaustion ،and disease ،during which thousands of Indians died. The Indian Removal Act of 1830 is one of the most prominent examples of the Ethnic Cleansing that the Region and its Indian Population were subjected to.

The law resulted in Repercussions that continue to this day between the Native Americans and the Federal government in the United States ، including their civil rights and even their Sovereignty.

Keywords: Indian Removal Act, Indian Springs Treaty, House and Senate debates.

المقدمة:

هذه الدراسة محاولة جادة لفهم اوسع لقانون الإزالة الهندي 1830، إذ ناقشت الولايات المتحدة العلاقة بين الولايات المتحدة والمجتمعات الهندية في أمريكا الشمالية في ثلاثينات القرن التاسع عشر، كانت المبادئ التي تدعو إلى المساواة في الحقوق والديمقراطية السياسية للشعب في أمريكا التي آمن بها الاباء المؤسسون خلال الثورة الامريكية قد تناقضت مع المبادئ التي عملت بها الولايات المتحدة الامريكية، وهي اتباع المبادئ الاستعمارية للإمبراطوريات الأوروبية التي بدأت في غزو أمريكا الشمالية في أواخر القرن الخامس عشر، استمرت المستعمرات التي ثارت ضد الحكم البريطاني في أواخر القرن الثامن عشر في توسيع المستوطنات والدمج السياسي الذي كان يمارس منذ تأسيس المستعمرات في جيمس تاون وبليموث.

وكان اقتراح إزالة الهنود الذي نوقش في الكونجرس الأمريكي تعبيرا مباشرا عن تلك التوسعية، التي استغنت عن السياسات السابقة للولايات المتحدة التي جمعت بين التوسع ومفاوضات ابرام المعاهدات التي كانت في شكل اجتماع واتفاقيات متساوية، وإعلانات حقوق وسيادة الهنود، كانت هناك حملة وطنية تم تطويرها لدعم المقاومة الهندية، ولاسيما من قبل قبيلة شيروكي، والتي تضمنت الجدل والعرائض والاجتماعات العامة والمناظرات في الكونجرس.

كان معارضو الإزالة يروجون لمبادئ دعت الولايات المتحدة في الواقع إلى تطوير سياسة عملية تتوافق مع إعلاناتها السابقة التي أيدت التزاماتها التعاهدية تجاه المجتمعات الهندية. وقد تقدم أنصار الإزالة، الذين يدعمون حملة ولاية جورجيا لطرد المجتمعات الهندية داخل حدودها المرسومة، بمبادئ تفضل امتيازات الولايات الأمريكية، وزعموا أن التزامات الولايات المتحدة

التعاهدية تجاه الهنود غير صالحة؛ لأن الهنود كانوا عرقا أدنى، ويمكن إلغاء الاتفاقيات معهم من قبل عرق متفوق. وفازت الحجج لصالح الحقوق المتفوقة لجورجيا والتوسع الأمريكي، استنادا إلى مبادئ تفوق البيض وحقوق الاستعمار في الاكتشاف والغزو.

ونص القانون على مواد عدة حدد فيها آلية ازالة السكان الأصليين الهنود بشكل نظامي ورقابة حكومية، غير أن ملاك الأراضي من السياسيين في الجنوب بدأوا –وبتعسف– في طرد الهنود القاطنين شرق نهر المسيسبي وبدعم من القوات الفيدرالية وبتأييد من الرئيس الأمريكي. ولأجل معرفة الصورة الحقيقية لذلك القانون وآلياته وجدنا من الضروري الكتابة عنه للاطلاع على سبل تشريعه وآليات تنفيذه ومصير السكان الأصليين الهنود آنذاك. قسم البحث الى مقدمة وثلاثة محاور خصص الاول لمعرفة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القبائل الهندية حتى عام 1830، وضم المحور الثاني مناقشات الكونغرس الأمريكي لتشريع "قانون إزالة الهنود لعام 1830 " وضم المحور الثالث الأسباب الموجبة لتشريع القانون ومواده وابرز الملاحظات عليه، ثم تأتي الخاتمة التي ضمت اهم الاستنتاجات للبحث.

أشكالية البحث:

مثل البحث محاولة لفهم العوامل والمتغيرات التي ادت الى قانون الإزالة الهندي 1830، وتحديد الادوار التي قامت بها الادارة الامريكية والكونغرس اثناء مرحلة مهمة من مراحل التاريخ الامريكي.

وارتبطت الاشكالية المركزية، في هذا البحث بعنوانه(قانون الإزالة الهندي 1830: دراسة تاريخية) اذ تناول مسألة شائكة في الداخل الامريكي، وجاء اختيار الموضوع؛ لكونه جزءا حساسا وجدليا في الاوضاع الداخلية الامريكية، ولبيان حقيقة ما يتشدق به الامريكيون من حقوق الانسان والحرية وبأنهم أعظم ديمقراطية في العالم. ووفقا لذلك فقد جاءت الاشكالية لتصحيح بعض المفاهيم التي تخص اسباب اصدار القانون منها ، كيف نفسر تخلي الامريكيين عن معاهداتهم الاولى مع الهنود؟ لماذا اخفقت سياسة الاستيعاب التي مارسها الامريكيون لتدجين الهنود؟ الى اي مدى يمكن أن نعد قانون الإزالة قانونيا على وفق مناقشات مجلسي النواب والشيوخ؟ هل أن الاسباب الموجبة لإصدار القانون تعبر عن مصالح دولة ام اشخاص متنفذين في الادارة الامريكية؟ هل كان القانون غطاء قانونيا وشرعيا لتحقيق مآرب البعض للحصول على اراضي الهنود؟

الاجابة عن تلك التساؤلات وتساؤلات أخرى هو محور دراستنا.

اولا: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القبائل الهندية حتى عام 1830:

بعد اكتشاف العالم الجديد عام 1492 ومجيء الأوروبيين اليها بدأ التصادم بشكل عملي مع السكان الأصليين "الهنود" الذين تعرضوا لأبشع عمليات الإبادة على يد الأوروبيين الذين كانوا يريدون السيطرة على الأراضي التي يسكن فيها الهنود، وبعد استقرار الأوضاع للأوروبيين في امريكا الشمالية وتوسيع سلطتهم ونفوذهم نجحوا في الاستقلال عن بريطانيا عام 1783 وبشكل رسمي مؤسسين النواة الأولى لمستقبل الولايات المتحدة الامريكية (حسين، 2022، ص90-91).

وعقد المؤتمر الدستوري بين الولايات الامريكية على إثر ذلك عام 1787، حددت مهام الولايات السيطرة على الشؤون الهندية للحكومة الفيدرالية المقترحة، الذي أعطى للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين الولايات المتعددة، ومع القبائل الهندية، وكان أحد الواجبات الممنوحة للحكومة الفدرالية خلال السنوات (1781 – 1789) هي مسؤولية الحفاظ على سلامة وهدوء حدود الولايات المتحدة الامريكية بموجب الدستور، ودعا الرئيس جورج واشنطن[1] إلى إقامة علاقات ودية مع القبائل الأمريكية الأصلية، ولكن تلك العلاقات لم تكن دائما ودية، ولم تتوقع الولايات المتحدة منهم أن يكونوا كذلك، لذا وقعت مسؤولية الشؤون الهندية على عاتق وزارة الحرب منذ إنشائها في 7 اب 1789، وكانت الشؤون الهندية هي الشغل الشاغل لوزير الحرب وموظفيه، وعملت الولايات المتحدة الامريكية على توسيع أراضيها وضم أراض جديدة، ومنها على سبيل المثال: شراء ولاية لويزيانا عام 1803 ، من فرنسا فحصلت على مساحة واسعة من الأراضي الواقعة غرب نهر المسيسيبي وأضيفت مساحة قدرت بـ(529.402.880) فدانا، أي: ما يساوي (2.14) ترليون كيلو متر مربع إلى الاراضي الامريكية (الفدان يساوي 4200 مترا مربعا.)؛ فحرص الأميركيون آنذاك على الاستيطان في الاراضي الجديدة لتحقيق مصالحهم الشخصية، وبحلول عام 1803 ، تم قبول ولايات كنتاكي وتينيسي وأوهايو الغربية الجديدة ولويزيانا في الاتحاد (Prucha،1962، p.6-10).

---

[1] **جورج واشنطن:** الرئيس الاول للولايات المتحدة الامريكية خلال (1789–1797) ولد في 11 شباط 1732 في مستعمرة فرجينيا في مقاطعة وستمورلاند، شارك في حرب السنوات السبع، وكان قائدا للجيش القاري في حرب الاستقلال الامريكية، وانتخب أول رئيس للولايات المتحدة الامريكية عام 1788 واعيد انتخابه لولاية ثانية، اهم قرارته كان مرسوم القضاء لعام 1789، ومقر الحكومة الامريكية عام 1790 الذي اصبحت فيه واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الامريكية، وقبل أن تنتهي السنة الثالثة من مدة رئاسته الثانية اصيب بمرض توفي على إثره في 14 تشرين الاول 1799. ينظر إلى: (الشويلي، 2013).

وعلى إثر تضاعف عدد سكان الولايات المتحدة الذي بلغ عام 1812، ما يقرب من سبعة ملايين ونصف المليون نسمة، واستمرت الزيادة السكانية بالوتيرة نفسها في السنوات اللاحقة، ونتيجة لذلك حرص الأمريكيون في البحث عن الأراضي الزراعية لاستغلالها، وبدا أنه من المؤكد أن سكان إقليم المسيسيبي الذي يضم [ميسيسبي وألاباما اليوم] سيتقدمون بطلب للحصول على الانضمام لتصبح احدى الولايات الامريكية لكن تلك الأراضي الجديدة لم تكن خالية وإنما مأهولة بالهنود، وتراوحت اعدادهم عام 1810، ما بين (500) الى (600) ألف شخص، ففي الجنوب الشرقي الأكثر كثافة سكانية عاش ما يقرب من (100) ألف هندي ينتمون إلى خمس قبائل في وسط جورجيا ونهر المسيسيبي، وبين نهر تينيسي وخليج المكسيك، وهي مساحة تبلغ تقريبا(400) ميل، وابرز تلك القبائل: الكريك، والشوكتو، والشيكاساو، والسيمينول، والشيروكي، على الرغم من أن تلك القبائل الخمس اختلفت في العديد من الجوانب إلا أن ثقافاتها وطقوسها كانت متشابهة بما يكفي لتكون مفهومة بشكل متبادل (Prucha،1962، p.6-10).

وحققت الولايات المتحدة استقلالها رسميا عن بريطانيا العظمى عام 1783، ثم سعت لتامين مستقبل أمتهم وايصالها الى الإمبراطورية، وكان ابرز من فكروا بذلك هو جورج واشنطن، فقد ذكر ذلك في رسالته الأخيرة إلى حكومات الولايات قبل التنحي عن منصب القائد الأعلى للجيش القاري، والتي أشار فيها بأن الأمريكيين هم المالكون الوحيدون لمساحة شاسعة من قارة امريكا الشمالية على أن يكونوا أمة محترمة ومزدهرة وليس أمة بائسة، وقد أشار توماس جيفرسون عام 1780 على أن الولايات المتحدة الامريكية هي إمبراطورية الحرية التي تتمثل مهمتها في تقديم مثال للحرية للدول الأخرى، وتصور أيضا مستقبل الأمة من حيث الهيمنة القارية، لم يؤد موضوع الشؤون الهندية أي دور تقريبا في مناقشات المؤتمر الدستوري لعام 1787، فقد سلمت الولايات السيطرة على الشؤون الهندية للحكومة الفيدرالية المقترحة، الذي أعطى للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين الولايات المتعددة، ومع القبائل الهندية، إلا أن القبائل الهندية انحازت معظمها إلى البريطانيين خلال حرب الاستقلال الامريكية (حسين، 2022، ص90-91).

وكان إحدى الواجبات الممنوحة للحكومة الفدرالية خلال السنوات (1781 – 1789) هي مسؤولية الحفاظ على سلامة وهدوء حدود الولايات المتحدة، وبموجب الدستور دعا الرئيس جورج واشنطن إلى إقامة علاقات ودية مع القبائل الأمريكية الأصلية، إلا أن تلك العلاقات لم تكن دائما ودية، ولم تتوقع الولايات المتحدة منهم أن يكونوا كذلك، لذا وقعت مسؤولية الشؤون الهندية على عاتق وزارة الحرب منذ إنشائها في 7 اب 1789 ، وكانت الشؤون الهندية هي الشغل الشاغل لوزير الحرب وموظفيه، وبعد شراء لويزيانا عام 1803 من فرنسا حصلت الولايات

المتحدة الامريكية على مساحة واسعة من الأراضي الواقعة غرب نهر المسيسيبي وأضاف مساحة قدرت بـ(2.14) ترليون متر مربع إلى الاراضي الامريكية، فحرص الأميركيون آنذاك على استيطان تلك الاراضي الجديدة لتحقيق الارباح الشخصية (Prucha،1962، p.6-10)

وعملت جميع القبائل الهندية في التجارة عبر المحيط الأطلسي، تم استبدال السلع الأوروبية مثل: الأسلحة النارية والرصاص والسكاكين وغيرها من الأدوات مقابل الفراء، وأدى جنون السلع الجلدية بين الأوروبيين في الفترة الاستعمارية إلى الصيد الجائر من قبل القبائل الهندية، بحلول استقلال الولايات المتحدة الامريكية، احتاج الصيادون الأمريكيون الأصليون إلى قطع مسافات أكبر للحصول على الفراء والغذاء، وفي عام 1812 كانت علاقة الولايات المتحدة بالقبائل الهندية مسألة غير محسومة وظلت كذلك لمدة ربع قرن وخلافا للتجارة والضرائب والعبودية. من وجهة نظر الادارة الامريكية كانت هناك ثلاثة اساليب للتعامل مع القبائل الهندية، الأول التعامل معهم عبر المفاوضات والمعاهدات، وهي سابقة حدثت في مدة الاستعمار والاستيطان وأعاد تأكيدها الكونغرس الكونفدرالي ثم جورج واشنطن بموجب الدستور، ومن المعلوم أن المعاهدة هي اتفاق بين كيانين سياسيين ذو سيادة، وبذلك أكدت الولايات المتحدة على سيادة القبائل الهندية الأمريكية في المعاهدة الهندية الأولى لعام 1778، التي نصت على السلام والصداقة الدائمة بين الطرفين، وبعد الاستقلال واصلت الولايات المتحدة الامريكية الاعتراف رسميا بالحكم الذاتي للقبائل الهندية مع التأكيد على سلطتها تدريجيا على القبائل وأنها تحت حمايتها، وتضمنت معاهدات هوبويل Treaty of Hopewell[2] في عامي 1785 و1786 مع الشيروكي، والشوكتو، والشيكاساو، على البنود نفسها للمعاهدة السابقة والحكم الذاتي لهم، وأنهت معاهدة عام 1790 مع قبيلة الكريك حرب الحدود مع ولاية ديلاوير الامريكية بإعلان السلام والصداقة الدائمين والموافقة على تبادل الأسرى، وإنشاء حدود بين الولاية الامريكية وقبيلة كريك على طول نهر أوكوني في وسط جورجيا، وأقرت الوثيقة بفرض حماية الولايات المتحدة الامريكية على الجداول بما في ذلك حماية اراضي القبائل الهندية من المتسللين البيض ، إلا أن تلك المعاهدات اتسمت بعدم المساواة والتبعية التي واجه بها المفاوضون القبائل الهندية، وعلى الرغم من أن القبائل الهندية كانوا على دراية بأن نظام المعاهدات ما هو إلا أداة ضغط عليهم لإخضاعهم، إلا

[2] مجموعة معاهدات وقعت بين الحكومة الأمريكية ومجموعة من قبائل الأمريكيين الأصليين خلال المدة 1785 و1786، في مدينة هوبويل في ولاية فرجينيا الأمريكية، هدفت الى تنظيم العلاقات بين الطرفين والحد من النزاعات على الأراضي وارساء السلام ، واحترام حقوق السكان الاصليين. ينظر: (Perdue and Green, 2007, p.30.

أن عقد تلك المعاهدات مع القبائل أصبحت مثيرة للجدل بشكل متزايد بين الأمريكيين البيض بعد حرب 1812، ووصلت إلى حالة من الجنون بعد معاهدة الينابيع الهندية عام 1825 [3].

ويبدو أن التجارة كانت الاسلوب الثاني للتعامل مع القبائل الهندية، فقد تم انشاء مراكز تجارية عام 1796، بإدارة الحكومة الامريكية التي ظلت عنصرا أساسا في العلاقات الأمريكية الهندية طوال ربع القرن التالي ، أطلق عليها اسم المكاتب مشابهة لمصانع شركة الهند الشرقية البريطانية وشركة خليج هدسون، والتي انتشرت على طول الحدود الجنوبية والغربية، عين مسؤول عن المصنع من قبل الرئيس، وعليه قامت حكومة الولايات المتحدة الامريكية بشراء البضائع ونقلها إلى تلك المصانع للمتاجرة وكانت مهمة المسؤول هي بيع تلك البضائع للقبائل الهندية وكان مكتب التجارة الهندية هو المشرف على سير عمل تلك التجارة الذي يرأسه مشرف التجارة الهندية، والذي كان تابعا لوزارة الحرب، ولكنه يتبع أيضا وزارة الخزانة، وكان مكتب التجارة الهندية يعرف بالمكتب الهندي؛ لأنه كان بمثابة المقر غير الرسمي للشؤون الهندية، وكان الهدف من تلك المصانع فرض سيطرة مالية ودبلوماسية وعسكرية على القبائل الهندية، إذا قللت المصانع من احتمالية الأعمال العدائية، ومع ذلك لم تكن المصانع كافية لضمان احتكار الولايات المتحدة الامريكية للتجارة مع القبائل الهندية، وما شجع على استمرار تلك التجارة أنهم كانوا قليلي العدد وفي اماكن متباعدة، ولم يكن لدى الهنود أي حافز للسفر لمسافات كبيرة لشراء البضائع بأسعار غير قابلة للتفاوض إذا كان من الممكن الحصول على البضائع نفسها وذلك بالتعامل مع التجار الأوروبيين أو الأمريكيين الذين يعملون بشكل غير قانوني، لذا سمحت الحكومة الفيدرالية للولايات للمواطنين الامريكيين بالتجارة مع القبائل الهندية، بشرط التزامهم بالشروط التي نصت على عدم السماح لأي شخص بالتجارة دون تقديم سند بقيمة ألف دولار والحصول على ترخيص صالح لمدة عامين صادر عن الحكومة الفيدرالية (Stephens ، 2013، p.22-25) .

والراجح أن الاسلوب الثالث الذي اتبعته الادارة الامريكية مع القبائل الهندية هو برنامج الاستيعاب أو التحضر الذي كان سمة أساسية للسياسة الأمريكية الهندية، كان ذلك البرنامج بمثابة مسودة رسمية لدمج الهنود وعلى وجه الخصوص اولئك الذين لم يكونوا معاديين للولايات المتحدة، وقد شجعت الادارة الامريكية على الانخراط في عملية دمج الأمريكيين الأصليين بصورة

[3] **معاهدة الينابيع:** وهي المعاهدة التي اتفقت فيها حكومة الولايات المتحدة الامريكية مع ستة من رؤساء القبائل الهندية للتنازل عن اراضيهم ونقلهم الى غرب المسيسبي. للمزيد ينظر:
(Haveman, 2009, p.26 ; Stephens, 2013, p.12-20).

تدريجية في المجتمع الأمريكي (Haveman)،2009، p.61 ، وذلك بتعليمهم القراءة والكتابة والزراعة، وغزل القطن والصوف لصنع الملابس، وعليه قاموا بتزويدهم بحيوانات المزرعة والأدوات الزراعية والسلع المنزلية الأخرى، وفرت تلك السلع بشكل مستقل عن المصانع، وكان العامل هو نقطة الاتصال الاقتصادي بين القبائل الهندية والادارة الامريكية، كان العميل الأمريكي المعين لإحدى القبائل الهندية هو نقطة الاتصال الدبلوماسي، والذي شغل منصب الممثل الرسمي للحكومة الفيدرالية وكان يقدم تقاريره مباشرة إلى وزير الحرب، وكانت وظيفته هي الإقامة بين القيادات القبلية والاتصال بها وإرسال البيانات الصادرة عن وزارة الحرب إلى القبائل الهندية، وشرح ودعم سياسة الولايات المتحدة الامريكية فيما يخص مستقبل القبائل الهندية (Satz)،2002، p.9-14) ، وعليه فقد أنشأ المبشرون مدارس ركزت على تعلم القراءة والكتابة، وقبل كل شيء قاموا بتنصيرهم، ولكن الأهم بالنسبة إلى السياسيين هو ضرورة تعليم الهنود كيفية استعمال الأرض بشكل أكثر كفاءة؛ لأن الأرض هي الأساس للاستقرار المالي للحكومات الفدرالية الامريكية ومحور هويتهم وقيمتهم الذاتية بعد امتلاكها، وتحسينها وذلك بقطع الأشجار وتحويلها إلى أسوار تحمي المساحات المزروعة، لكن الأمريكيين في العقد الأول من القرن التاسع عشر نظروا باشمئزاز إلى مفهوم ما يسمى بالأرض المشتركة للاستخدام مع القبائل الهندية، إن وجود أراض يمكن الحصول عليها كان أمرا جيدا، وإذا كان جيفرسون هو المتحدث الأبرز عن الاستيعاب، فإنه كان أيضا أكبر المدافعين عن الغرب. أضاف الاستحواذ على إقليم لويزيانا في عام 1803 ما يقرب من (827) ألف ميل مربع إلى أراضي الولايات المتحدة الامريكية، وعزز السيطرة على ميناء نيو أورليانز الاستراتيجي، وأمن السيطرة على نهر المسيسيبي كله، ومثل العام نفسه، تكرس الاستحواذ على اراضي القبائل الهندية وأساس السياسة الجيفرسونية، حتى أن جيفرسون كتب إلى حاكم إقليم إنديانا: حينما تتجاوز ديون القبائل الهندية العجز لإيفائها فيصبحون مجبرين على التنازل عن اراضيهم خلال الثلاثين سنة القادمة (Satz, 2002, p.15).

وهدفت تلك الاساليب الثلاثة خضوع القبائل الهندية وعدم مواجهة القوات الامريكية على الحدود في حال المواجهة، ولكن على الرغم من المعاهدات، والتجارة الهندية، وبرنامج الاستيعاب، لم يكن بوسع الولايات المتحدة قبل حرب عام (1812)[4] أن تفعل الكثير لفرض

[4] **حرب عام 1812:** خاضت الولايات المتحدة الامريكية الحرب ضد بريطانيا العظمى عام 1812، لم يكن هناك عامل واحد، بل سلسلة من العوامل التي أدت في النهاية إلى قرار حمل السلاح ضد أعظم قوة بحرية في ذلك الوقت، التي غالبا ما يتم تجاهلها، والذي أدى إلى حرب عام 1812 هو شراء لويزيانا، مع العلم أن مواجهة قوة بحرية لا مثيل لها مثل بريطانيا في البحر ستكون غير حكيمة، قررت الولايات المتحدة تحدي البريطانيين

إرادتها على القبائل الهندية، فضلا عن أنها لا تستطيع السيطرة بشكل كامل على مواطنيها على حدود الولايات، إذا هاجمت مجموعة من الهنود احدى الولايات، فلن يكون بوسع الحكومة أن تفعل الكثير ردا على ذلك دون المخاطرة بحرب حدودية شاملة، كانت سياسة الحكومة الهندية بمثابة رادع للعنف بين المواطنين الامريكيين والهنود، لكنها لم تكن وقائية، كان بإمكان الولايات المتحدة التأثير والضغط أحيانا على القبائل الواقعة شرق المسيسيبي، لكنها لم تستطع السيطرة عليهم، وقد أصبح ذلك واضحا بشكل كبير خلال حرب عام 1812، فعندما طلب الرئيس جيمس ماديسون من الكونجرس إعلان الحرب على بريطانيا العظمى في 18 حزيران عام 1812 فعل ذلك لعدة أسباب [5] لعل ابرزها: هجمات القبائل الهندية الموالية لبريطانيا ضد المستوطنين الامريكيين، وحوادث عنف عام 1811 و1812 غرب تينيسي وإقليم إلينوي وسانت تشارلز شرق الميسيسبي، حذر ضباط تلك المنطقة على الحدود من الامريكيين من حرب وحشية وشيكة، ولم يكن لديهم أدنى شك في أن حكومة بريطانيا متورطة في ذلك الأمر (Stephens, 2013, p.34).

واعتقد رئيس مجلس النواب هنري كلاي(Henry Clay) [6] بأن اخلاء المنطقة المحيطة بالبحيرات العظمى من القبائل الهندية الموالية لبريطانيا، فإن البريطانيين لم يتمكنوا من الوصول إلى المناطق الداخلية في أمريكا الشمالية، في حين تطلع كلاي من ولاية كنتاكي شمالا إلى أوهايو وكندا لأجل الأمن الأميركي، تطلع اندرو جاكسون من ولاية تينيسي جنوبا إلى إقليم المسيسيبي، عندما ازدادت هجمات القبائل الهندية على المواطنين الامريكيين بالقرب من

على الأرض في المقام الأول وذلك بغزو كندا المحتلة من قبل البريطانيين، وعليه حقق الجيش الامريكي الانتصارات العديدة ، وانتهت تلك الحرب بمعاهدة غنت لعام 1814 إلا أن الكونغرس صاد عليها عام 1815. للمزيد ينظر: .(Piehler, 2013, p.1609)

[5] الأول كان الغضب إزاء ممارسة البحرية الملكية المتمثلة في الصعود على متن السفن البحرية والتجارية الأمريكية واعتقال البحارة الأمريكيين بحجة أنهم في الواقع رعايا بريطانيون فروا من الخدمة، ثم تم تجنيد هؤلاء الرجال للخدمة على متن السفن البريطانية رغما عنهم، اما السبب الثاني فهو ممارسة البحرية الملكية لمضايقة المدن الساحلية والموانئ البحرية الأمريكية، وصعود وتفتيش السفن التجارية الواردة والصادرة في أغلب الأحيان، والسبب الثالث كان ما يسمى بأوامر المجلس، وهو قانون صادر عن مجلس الوزراء البريطاني يحظر على السفن المحايدة التجارة مع أعداء إنجلترا. ينظر : هنري بامفورد (باركيز، 2013، ص344-345) .

[6] **هنري كلاي(1777-1852)**: محام ورجل دولة كنتاكي في مجلسي الشيوخ والنواب. وهو رئيس مجلس النواب لثلاث حقب ، وهو وزير للخارجية في عهد جون كوينسي ادامز، وانتخب أربع مدد منفصلة سيناتور في مجلس الشيوخ، رشح للرئاسة في انتخابات 1824 و1832 و1844، وهو احد المشاركين في تأسيس حزب الويغ. ينظر:.(Klotter, 2018)

ناشفيل، لذا قرر جاكسون توجيه ضربة قاضية على أي قبيلة تهدد أمن الحدود، وافقه العديد من الساسة في الادارة الأمريكية ممن طالبوا بالحرب وأرادوا رؤية الهيمنة الأمريكية تترسخ بشكل نهائي في شرق أمريكا الشمالية(Wallace, 1999, p.66-71)

وكان من نتائج حرب عام 1812 التي أثرت على سياسة الولايات المتحدة تجاه القبائل الهندية، الأول هو تعزيز الروح القومية الأمريكية لدى الامريكيين، والثاني الوعي السياسي لرجال الدولة الأميركيين[7] الذين سيعملون على تأمين إرث الاستقلال، وأسهمت تلك النتائج في تطور السياسة الامريكية تجاه القبائل الهندية والذي بلغ ذروته في مشروع قانون الإزالة الهندي؛ لأن القبائل الهندية كانت عائقا في تحقيق الهيمنة الامريكية على كل الولايات، وسمحت الفرصة لتحقيق تلك الهيمنة عام 1813 وذلك بسيطرة الحكومة الامريكية عسكريا وماليا ودبلوماسيا على شرق نهر الميسيسبي، ولم تكن أعمال العنف بين الهنود والامريكيين على الحدود بين عامي 1810 و1812 سوى مقدمة لأعمال أكثر فظاعة، والتي اثارت غضب أندرو جاكسون نتيجة لمقتل تسعة من الامريكيين واختطاف آخر بالقرب من ناشفيل في عام 1812، واحراق سبعمئة من محاربي الكريك حلفاء الأمريكيين الذي حشد جيشا للقضاء على من تسبب بتلك الاعمال .(Wallace, 1999, p.54-60)

وكان يوم 27 اذار عام 1814 بمثابة بداية النهاية لاتحاد القبائل الخمس، فقد هاجم جيش جاكسون ألف من أفراد العصى الحمراء، وقعت المعركة في مكان على نهر تالابوسا الذي أطلق عليه الامريكيون باسم منعطف حدوة الحصان في اريزونا، كانت شبه جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها حوالي مئة فدان محاطة بالمياه من ثلاث جهات، وكان ذلك مهما لقبيلة الكريك عسكريا ودفاعيا، وناضل جاكسون لمواصلة حرب الخور، وعلى الرغم من الدعم القليل من وزارة الحرب، إلا أنه استطاع توفير الحماية لجميع الموطنين الامريكيين في الجنوب الشرقي، أمضى جيشه النصف الأول من نيسان 1814 في تمشيط نهري كوسا وتالابوسا بحثا عن بقايا مقاومة من بقية القبائل الهندية (Prucha, 1962, p.22).

وبدأت المفاوضات مع هنود الكريك على وفق شروط لإحلال السلام وتضمنت وصول الحدود الامريكية إلى نهر المسيسيبي، والتنازل عن الأراضي، وضمان الحق في بناء الحصون والطرق والمراكز التجارية في منطقة الخور، وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية كافة في المنطقة نفسها، وكان عليهم أيضا تسليم جميع المحرضين على الحرب إلى الولايات المتحدة،

[7] امثال جون كوينسي آدامز، وأندرو جاكسون، وهنري كلاي، وجون سي كالهون

ووقف جميع الاتصالات مع الإسبان في فلوريدا، وحصر تجارتها مع الولايات المتحدة (Perdue and Green, 2005, p.16-18).

وظل جاكسون مسيطرا على القوات في الجنوب بين عامي 1816 – 1820، واستطاع بسط نفوذه واجبر القبائل الجنوبية على توقيع معاهدات تنازلت بموجبها عن عشرات الملايين من الأراضي لصالح الولايات المتحدة الامريكية، وبين عامي 1817 و1818 قادت القوات الأمريكية حرب السيمينول الأولى، ردا على هجمات القبائل الهندية على المستوطنين البيض في فلوريدا الإسبانية، فغزا جاكسون فلوريدا واستولى على مدينة بينساكولا، مما دعا إسبانيا في النهاية إلى بيع فلوريدا لصالح الولايات المتحدة الامريكية في معاهدة آدامز–أونيس عام1819(Mahon, November 21, 1817-Maember 21, 1817-May 24, 1818, Florida Historical Quarterly: Vol. 77: No. 1, 1998, p.64-68) وبعدها وصلت العلاقات بين القبائل الهندية والأمريكيين إلى نقطة حرجة، واعتقد الرئيس أن المواقف المتشددة للولايات الجنوبية والقبائل الهندية ستنتهي بصراع دموي إذا لم تتدخل الحكومة الفيدرالية، لقد أوضح جاكسون ذلك الأمر في رسالته السنوية الأولى إلى الكونجرس في 8 كانون الأول 1829، وقد لاحظ جاكسون أن ولايتي جورجيا وألاباما وسعتا نطاق قوانينها لتشمل القبائل الهندية (مطلك، 2021، ص217-221)، الأمر الذي دعا الاخيرة إلى طلب الحماية من حكومة الولايات المتحدة الامريكية، وردا على ذلك صرح بأن محاولتهما لإنشاء حكومة مستقلة لن تحظى بموافقة السلطة التنفيذية للولايات المتحدة، ونتيجة لذلك نصح القبائل الجنوبية بالهجرة إلى ما وراء نهر المسيسيبي أو الخضوع لقوانين تلك الولايات، ثم اقترح على الكونغرس تخصيص منطقة واسعة غرب نهر المسيسيبي لتوطين القبائل الهندية (Satz, 2002, p.24-30; Remini, 2008, p.175-181).

ثانيا: مناقشات الكونغرس لقانون ازالة القبائل الهندية عام 1830:

كان من الواضح، أن موضوع قانون الإزالة الهندي هو موضوع جدلي وذو اهمية كبيرة، فقد اتسمت المناقشات خلال الجلسات بعدة موضوعات منها: الأخلاقية والسياسية والقانونية الخاصة بحقوق القبائل الهندية، إلا أنه في الوقت نفسه كانت هناك مصالح الولايات المتحدة الامريكية في المقدمة، واستمرت المناقشات نحو أسبوعين في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ولكنها لم تكن متزامنة[8]، وكان مشروع قانون الإزالة الهندي هو التشريع الرئيس الوحيد الذي

[8] شعب تشيكاسو وشوكتاو يسيطروا على أراض تعادل تقريبا نصف ولاية ميسيسيبي وأجزاء صغيرة من الأراضي في غرب ألاباما، وسيطر شعب كريك على جزء كبير من الأراضي في شرق ألاباما، وسيطر شعب

اقترحه الرئيس أندرو جاكسون للتوسع، وقد استعمل كل سلطاته لإقراره، وكانت لجان مجلسي الشيوخ والنواب التي ترعى مشاريع قوانين الإزالة، يرأسها داعمون للرئيس جاكسون من تينيسي وكانت لهم الغالبية في الكونغرس، إذ سيطروا على 63.9٪ من المقاعد في مجلس النواب و 52.1٪ من المقاعد في مجلس الشيوخ ، في حين أشارت تلك النسب إلى أن الطريق سيكون أسهل في مجلس النواب منه في مجلس الشيوخ، وكان العديد من المعارضين لقانون الإزالة هم انفسهم المعارضون لسياسة الرئيس أندرو جاكسون، فكان أمام الكونغرس مهمة وهي حماية القبائل الهندية ونقلهم إلى الغرب في حال طبق القانون، كان جزء كبير من الضغوط السياسية لطرد القبائل الهندية يأتي من قبل الولايات الجنوبية، فكان الساسة في ولاية جورجيا يطالبون بالتدخل الفيدرالي لسنوات، ففي عام 1826 عقدوا معاهدة مع الكريك، وافقت القبيلة فيها التنازل عن أراضيها في جورجيا، وفي الوقت نفسه قاوم الشيروكيون مثل تلك الضغوط، مما أجبر الساسة في جورجيا وزملاءهم الجنوبيين على ابتكار تدابير أكثر فاعلية لتسريع إزالة القبائل الهندية (Remini, 2008, p.188-189).

واجتمعت مجموعة من أعضاء الكونجرس الجنوبيين خلال عامي 1826–1827، لوضع خطة وتأسيس لجنة من ثلاثة أعضاء[9]، كانت الخطة النهائية للجنة هي توسيع نطاق اختصاصات الولاية لتشمل القبائل، ومن ثم التعامل مع القبائل الهندية ليس كمواطنين لدولهم ذات السيادة، ولكن كمواطنين في الولايات بحقوق محدودة، ونتيجة لذلك فإن القبائل ستقع تحت سلطة ورحمة السلطة الحاكمة، ويمكن للولايات أن تعتمد على الحكومة الفيدرالية وفقا لدستور الولايات المتحدة لقمع أي انتفاضة أو تمرد في حال نشوب مقاومة من جانب القبائل الهندية، كان المجلس التشريعي لولاية جورجيا أول من تحرك عام 1828، بإضافة أراضي شيروكي إلى المقاطعات القائمة في الجزء الشمالي الغربي من الولاية، ووسع قوانين الولاية لتشمل تلك الأراضي في كانون الاول 1829، وبعد ذلك اصبحت جميع عادات قبيلة شيروكي وقوانينها لاغية وباطلة، وتبعها بعد ذلك المجلسان التشريعيان لولايتي ألاباما وميسيسبي خطى جورجيا، في مواجهة قبائل كريك وتشيكاسو وتشوكتاو، وقد شجعت الانتخابات الرئاسية التي فاز بها أندرو جاكسون في تشرين الثاني 1828 السياسيين في الولايات الجنوبية الداعمين لسياسته(المكصوصي، 2016، ص120–121).

شيروكي على أراض تمتد عبر شمال شرق جورجيا وشمال غرب ألاباما وجنوب غرب كارولينا الشمالية وجنوب شرق تينيسي، وسيطر شعب السيمينول على مساحة كبيرة من الأراضي في وسط إقليم فلوريدا: (Satz, 2002, p.33).

[9] (السيناتور جون ماكينلي، والسيناتور توماس دبليو كوب، والسيناتور توماس باك ريد)

1. المناقشة في مجلس الشيوخ:

استمرت مناقشات مجلس الشيوخ من (6 –24) نيسان 1830 لقانون الإزالة الهندي، ومن بين أعضاء مجلس الشيوخ الثمانية والأربعين، تحدث ثمانية فقط لمدة، صوت أربعة منهم لصالح مشروع قانون الإزالة، وصوت أربعة ضده، كان السيناتور ثيودور فريلينجهويسن[10](Theodore Frelinghuysen) من نيوجيرسي وحلفاؤه، من ولاية مين وروداَيلاند، يعتزمون إثبات أن تصرفات الولايات الجنوبية كانت خارجة عن القانون؛ لأنها انتهكت السلطة العليا للولايات المتحدة الامريكية، وقد قرأ مشروع القانون الذي احتوى على ثمانية أقسام، ونوقش مشروع القانون رقم(102) للمرة الأولى في مجلس الشيوخ بتاريخ 6 نيسان، وقاد السيناتور ثيودور فريلينجهويسن الحجج ضد مشروع قانون الإزالة الهندي، وخلال خطاب دام أكثر من ثلاثة أيام امتد لساعات تحدث فيه عن حق القبائل في البقاء في منازل أجدادها، وتعجبه إزاء عدم رغبة الشخصيات الوطنية السياسية في الالتزام بالمعاهدات السابقة، واحترام القبائل الهندية مثل: قبيلة شيروكي الذين نجحوا في تحضير أنفسهم واستيعابهم في المجتمع الأبيض، وحذر السيناتور بيليج سبراغ[11] (Peleg Sprague) من ولاية مين من منح حكومة جاكسون السلطة على التفاوض مع القبائل الهندية فيما يخص التنازل عن اراضيهم، وقد أشار بقية الاعضاء الرافضين لهذا القانون إلى المخاطر التي ستواجه القبائل الهندية (Sprague, 1830, p.3-8) ومغادرة أراضيهم الأصلية والسفر لمسافات لا حصر لها إلى المجهول والاستقرار هناك، دون منحهم أي حقوق للمواطنة (Martis, 1982, p.201).

---

[10] **ثيودور فريلينجهوزن (1787–1862):** رجل دولة ومعلم بارع نشأ في الكنيسة الإصلاحية الهولندية، وهو رئيس جامعة روتجرز (1850–1862)، وعضو مجلس النواب الأمريكي (1829–1831)، وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي (1831–1833) و (1833–1835) شغل منصب المدعي العام لولاية نيوجيرسي، ورئيس بلدية نيوارك في نيوجيرسي قبل أن يترشح لمنصب نائب الرئيس مع هنري كلاي في انتخابات عام 1844. ينظر: (Vile, 2020,p.201)

[11] **بيليج سبراغ (1793 – 1880):** ممثل للولايات المتحدة وعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي من ولاية ماين وقاض في المحكمة الجزئية الأمريكية لمنطقة ماساتشوستس، خدم في مجلس الشيوخ من 1829 إلى 1835، وخدم في مجلس النواب من 1825 إلى 1829. ينظر:
https://voteview.com/person/8803/peleg-sprague

وتولى النائب جون فورسيث[12] (John Forsyth) عن ولاية جورجيا التيار الذي شجع على تشريع قانون الإزالة الهندي، وعد فورسيث القبائل الهندية عرقا أدنى، وليس له اهمية مجتمعية، وأن هجرتهم إلى غرب نهر المسيسيبي ضرورية لاستقرار المواطنين الامريكيين، وأصر على أن الولايات الامريكية لها حق التشريع وضرورة التزام كل شخص داخل حدودها بتلك التشريعات، ورفض الحجج التي جاءت لصالح الحكم الذاتي القبلي، فضلا عن أنه ذكر في حال تطبيق القانون سيتم التعامل مع القبائل الهندية بإنسانية عند إعادة توطينهم، واتفق معه بقية النواب ممن لهم مصالح خاصة بشأن حقوق الولاية في التشريع داخل حدودها، وفي 24 نيسان 1830، شرع مجلس الشيوخ في التصويت على مشروع القانون رقم(102)، وحاول السناتوران فريلينجهويسن وسبراغ تعديل مشروع القانون لتوفير ضمانات إضافية للقبائل الهندية تضمن التعديل قسمين؛ الأول منح القبائل الهندية حق الملكية على الأراضي حتى يختاروا الإزالة، ونص القسم الثاني على ضمان حقوق القبيلة بموجب معاهدة رسمية تمنح تلك القبائل حق الرفض او القبول للتنازل عن اراضيهم، واعترافا بهم ككيان ذي سيادة سياسية على اراضيهم، (Jenkins and Gray, 2023, p.11)، ولكن كل محاولاتهم للتعديل باءت بالفشل، وعليه انتقد فريلينجهويسن الرئيس جاكسون واتهمه بأنه اغتصب سلطة القضاء بالعمل كمحكمة عليا تتألف من رجل واحد، وقرر إلغاء كل المعاهدات السابقة التي عقدها الكونغرس الكونفدرالي مع القبائل الهندية، على الرغم من أن تلك المعاهدات ولاسيما معاهدات شيروكي لعامي (1785–1791) ومعاهدة كريك عام 1790 أكدت في بنودها على تحديد الحدود بين القبائل والولايات المتحدة الامريكية مع ضمان أمن الأراضي الهندية (Duckett and Forsyth, 2010, P.86) ، لكن الرئيس جاكسون تجاهل مسألة الفصل بين السلطات، فضلا عن ترهيب القبائل الهندية، وأكد سناتور عن نيوجيرسي على ثلاثة مبادئ أساسية خاصة بعلاقة الهنود بالولايات المتحدة الامريكية وهي؛ أن للقبائل الهندية الحق الرسمي والمطلق في أراضيهم، وأن القبائل الهندية كيانات سياسية ذات سيادة لها حكوماتها الخاصة، واقترن نظام عقد المعاهدات مع القبائل الهندية بقوانين التجارة والمعاملات وهي الوسيلة الوحيدة الراسخة والمعترف بها للتفاعل مع

[12] **جون فورسيث (1780–1841)**: حاكم ولاية جورجيا ووزير للخارجية في عهد كل من أندرو جاكسون ومارتن فان بورين، هو أول منصب عام يشغله. ثم واصل العمل كممثل للولايات المتحدة وعضو في مجلس الشيوخ ووزير في إسبانيا، وكان زعيما بين مجموعة من الجمهوريين الجنوبيين الذين ساعدوا في فوز أندرو جاكسون بالرئاسة، حارب فورسيث الإبطال، وقاد الرد المؤيد للإزالة على قانون إزالة الهنود لعام 1830، وعلى الرغم من أنه عمل في المقام الأول على المستوى الفيدرالي، فقد أسهم فورسيث أيضا بشكل كبير في تطوير جورجيا خلال حياته المهنية. ينظر:(Duckett and Forsyth, 2010)

القبائل الهندية وعليه فإن للقبائل الهندية حق الملكية على اراضيهم ومن غير الممكن المساس بها (Jenkins and Gray, 2023, p.13) .

ومن الجدير بالذكر أن المعاهدات السابقة هوبويل عام 1785 وهولستون عام 1791 اكدت على السلام وحماية القبائل الهندية، وكذلك مرسوم الشمال الغربي لعام 1787 الذي أعده الكونغرس، والذي نص على احترام وحماية أراضي وممتلكات القبائل الهندية، إلا أن رجال الدولة المؤيدين للإزالة اتهموا أعضاء مجلس الشيوخ الذين صادقوا على تلك المعاهدات بـ (الجهل بالسلطات الدستورية)، في حين أن العديد من هؤلاء الرجال أنفسهم خدموا في المؤتمر الدستوري (Stephens, 2013)

واستند المتحدث الرئيس للمؤيدين لقانون الإزالة الهندي في مجلس الشيوخ جون فورسيث الحاكم السابق لولاية جورجيا في حجته على معاهدة هوبويل التي منحت الولايات الامريكية سلطة التشريع على قبيلة شيروكي، وأشار فورسيث أن المادة التاسعة من المعاهدة منحت الولايات المتحدة الامريكية الحق في تنظيم التجارة مع القبائل الهندية، وإدارة جميع شؤونهم بالطريقة التي تراها الولايات مناسبة، اما المادة الثانية من ميثاق جورجيا عام 1802 فأكد فورسيث على أن الولاية تنازلت عن مطالباتها بالأراضي الواقعة بين نهري تشاتاهوتشي وميسيسبي مقابل منح الولايات الامريكية الولاية القضائية على الأراضي التي لا تقع ضمن الأراضي المتنازل عنها في أي ولاية مجاورة لجورجيا وبما أن الولاية منحت الهيمنة القانونية على جميع أراضيها، لذا فإن القبائل الهندية لا يمكن أن تتمتع بالسيادة داخل حدودها (Prucha, 1962, P.13).

وترى الباحثة أن فورسيث لم يذكر البند الرئيس الذي نص على شرط ألا يتم انتهاك أو المساس بالحق التشريعي لأي ولاية داخل حدودها ، برر فورسيث بعض الحجج التي ساعدته في ميثاق عام 1802 هي أن المعاهدات مع القبائل الهندية حل محلها الدستور، الذي بنى عليه المشرعون المناهضون للإزالة تأكيداتهم على سيادة المعاهدات على تشريعات الولايات، وزعم فورسيث أن الدستور لم يمنح الولايات المتحدة سلطة إبرام معاهدة مع الهنود داخل ولاية قائمة، فضلا عن أنه لم يحظر الدستور على الولايات إبرام عقود مع القبائل الهندية، اما المادة السادسة فكانت واضحة في أن المعاهدات الفيدرالية تحل محل أي قوانين للولايات، ولم ينكر فورسيث حق الولايات المتحدة في إبرام اتفاقيات مع القبائل الهندية الذين يعيشون خارج الولايات والأقاليم، ولكنه أكد على أن تلك المعاهدات ليست أعلى التزاما من دساتير الولايات وقوانينها، فقد سمح القسم الثامن من المادة الأولى للكونغرس بتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين الولايات

المختلفة، ومع القبائل الهندية مما يعني ضمنا أن الهنود لم يشكلوا كيانات سياسية أجنبية ذات سيادة (Carbaugh, 2017, p.7-8) .

ووصف فورسيث إشارات فريلينجهويزن فيما يخص المعاهدات بأنها غير رسمية، فإن انتقاده للرئيس جاكسون لم يكن في محله، ففي إعلان جاكسون بأن القبائل كان عليها إما رفض قوانين الولاية أو الخضوع لها، وعلاوة على ذلك ذكر فورسيث إن قوانين الولاية تلك لم تكن قمعية لقبيلة الشيروكيين، فقد وضع قانون جورجيا لعام 1828 وملحقه لعام 1829 القبائل الهندية على قدم المساواة مع المواطنين الأمريكيين، باستثناء قانون واحد الذي نص على رفض شهادة الهندي ضد رجل امريكي، لأن الهنود لا يملكون أي حقوق متأصلة بالاستشهاد بقضية المحكمة العليا الشهيرة جونسون ضد ماكينتوش[13]عام1823، والتي أكد فيها رئيس القضاة جون مارشال أن الولايات المتحدة تمتلك السيادة على أراضي القبائل الهندية بموجب حق ثابت في الاكتشاف والغزو، تم توارثه من أسلافهم المستكشفين الأوروبيين الاوائل ، وعليه فلهم حق العيش ولكن ليس حق الملكية، وردا على فورسيث وماكينلي قدم بيليج سبراج من ولاية مين دفاعا قانونيا غير عادي عن حق القبائل الهندية في الحكم الذاتي، ورفض سبراج من تأكيدات جورجيا على أن المعاهدات كانت اتفاقيات غير رسمية، وبالتالي قابلة للتغيير (Williams Jr., 1999, P.321) وزعمت ولاية جورجيا عام 1825 أن معاهدة إنديان سبرينغز[14] التي نصت في بنودها على الولاية القضائية القانونية لها على اراضي القبائل الهندية(Williams Jr. , 1999, p.325).

---

[13] احد اهم القرارات التي أصدرتها محكمة مارشال على خلفية الاجداث التي حدثت بين توماس جونسون أحد أول قضاة المحكمة العليا الذي اشترى أرضا من قبائل بيانكيشو الأمريكية الأصلية في عامي 1773 و1775، وكان المدعون مستأجرين لأحفاد توماس جونسون، الذين ورثوا الأرض، وحصل المدعى عليه ويليام ماكنتوش، لاحقا على براءة اختراع للأرض، لتلك الأرض نفسها من الولايات المتحدة، لم تتداخل قطعتا الأرض على الإطلاق، علاوة على ذلك هناك أدلة أن الطرفين كانا على علم بعدم تداخل القطعتين وقاما عمدا بتحريف الحقائق أمام المحكمة للحصول على الحكم. ينظر:

(Williams Jr., 1999, P.321).

[14] كانت معاهدة إنديان سبرينغز، المعروفة أيضا باسم معاهدة إنديان سبرينغز الثانية، اتفاقية بين الحكومة الفيدرالية وأقلية من الهنود من قبيلة كريك، بقيادة ويليام ماكنتوش، والتي باعت بموجبها أراضي قبيلة كريك المتبقية في جورجيا مقابل 200 ألف دولار، تم توقيع المعاهدة في إنديان سبرينغز، جورجيا في 12 شباط 1825 وصادق عليها مجلس الشيوخ في 7 اذار 1825. للمزيد:
http://album.atlantahistorycenter.com/cdm/ref/collection/athpc/id/2743

وترى الباحثة بغض النظر عن حقيقة أن الولايات المتحدة الامريكية اعترفت مرارا بسيادة القبائل الهندية واستقلالها السياسي وحكمها الذاتي، مما يعني أن شكوى ولاية جورجيا من قبيلة شيروكي كانت بلا أساس، ونصت المادة الرابعة في قسمها الثالث من الدستور الامريكي على أنه لا يمكن إنشاء ولاية جديدة ضمن حدود ولاية قائمة، وأعلن سبراغ أن قبيلة شيروكي، لم ينشؤا دولة جديدة، بل تبنوا شكلا جديدا من أشكال الحكم وذلك من حقهم، وحتى قانون 20 كانون الأول 1828 الذي أصدرته الهيئة التشريعية في ولاية جورجيا والذي تضمن سعيهم في توسيع نطاق قوانين الولاية لتشمل قبيلة شيروكي، وأشار سبراغ بأن تلك الأراضي لم تكن خاضعة من قبل لولاية جورجيا، وقد هاجم روبرت آدامز من ولاية ميسيسيبي حجج سبراغ، إذ تحدث كل جانب بما يتجاوز الجانب الآخر (Prucha, 1962, P.59-60).

وكان (25) سناتورا من بين (48) عضوا في مجلس الشيوخ هم من الحلفاء السياسيين لإدارة جاكسون، وفي (24) نيسان كرر فريلينجهوزن تعديلاته المقترحة على مشروع القانون والتي لم يتم الاخذ بها بالحسبان، كان الأول بندا يمنح الهنود صراحة الحق في ممتلكاتهم الحالية من الأراضي حتى يختاروا الإزالة، وقد رفض مشروع القانون بأغلبية (27) مقابل (20) صوتا، ونص الاقتراح الثاني على أنه قبل أن يتم نقل أو تبادل أي قبيلة هندية للأراضي، يجب ضمان حقوق القبيلة بموجب معاهدة رسمية وقد رفض بغالبية (28) مقابل (19) صوتا، أما الاقتراح الثالث الذي كان من المقرر أن يلحق بعد القسم الثامن من مشروع قانون الإزالة الهندي فنص على أن لا شيء مما ورد هنا يمكن تفسيره على أنه يجيز الخروج عن أي معاهدة أو ميثاق أو اتفاق أو شرط تم إبرامه حتى الآن، والذي لا يزال قائما بين الولايات المتحدة الامريكية وهنود شيروكي أو عدم الالتزام به، ورفض الملحق بغالبية (27) مقابل 20 صوتا (Satz, 2002)، P.44 وقد رفض الاقتراح الذي قدمه النائب سيبراغ والذي نص على ضمان حقوق القبائل الهندية ايضا، وبالتالي فشلت المحاولات الأربع لإدراج حق الرفض الهندي والحفاظ على نصوص المعاهدات الهندية السابقة، ولم يتبق سوى تخصيص مبلغ لمشروع القانون، وفي يوم السبت 24 نيسان 1830، تم التوقيع على التخصيص الأول البالغ (500) ألف دولار، وصوت مجلس الشيوخ على مشروع قانون الابعاد القسري، وتم تمريره بغالبية 28 صوتا مقابل 19، إذ صوت جميع أعضاء مجلس الشيوخ الخمسة والعشرين المؤيدين لجاكسون لصالحه، فضلا عن اربعة من المناهضين لإدارة جاكسون أيدوا مشروع القانون، وسجلت أربع ولايات: نيو هامبشاير، وبنسلفانيا، ونيوجيرسي، وميسوري أصواتا منقسمة (Carbaugh, 2017, p.24).

2. <u>المناقشة في مجلس النواب:</u>

بدأ النقاش في مجلس النواب في 13 ايار1830 وامتد لأكثر من أسبوع ونصف، قاد الجانب المؤيد للإزالة النائب ويلسون لومبكين[15] Wilson Lumpkin(1783–1870) الذي اتخذ نهجا أبويا في حججه، إذ زعم لومبكين أن الإبعاد هو السبيل الوحيد لإنقاذ القبائل الجنوبية، إذا حاولوا البقاء داخل حدود الولايات الجنوبية، فسيتم إبادتهم في النهاية على يد السكان الأمريكيين البيض المتزايدين باستمرار، استمر الدفاع عن سيادة القبائل الهندية وحقهم في الحكم الذاتي طوال المناقشة في مجلس النواب، خلال الايام 13 – 26 ايار 1830، اما أبرز أعضاء مجلس النواب المناهضون للتهجير فهم ويليام إل ستورز[16] William L. Storrs (1795 – 1861) واخرون من ولايات نيويورك، كونيتيكت، مين، ماساتشوستس، إنديانا، وبنسلفانيا، اكدوا على رفضهم للاسباب نفسها التي قدمها اعضاء مجلس الشيوخ فريلينجهويزن، وسبراغ، واخرون، واكدوا على عدم مشروعية القانون وأن الهدف منه ارضاء الولايات الجنوبية للتوسع على حساب القبائل الهندية، وبالتالي فهو قانون للإزالة القسرية، وبدأت محاولاتهم لرفض القانون بتقديم النواب الرافضين حججهم في 13 أيار؛ وقضوا خمس ساعات في الرابع عشر من أيار شرح اسباب رفض القانون المشابهة لأسباب رفض اعضاء مجلس الشيوخ (Bowes, Number 1 2014, Volume 1, p.67-70) وهدف القانون –من وجهه نظر النواب– إلى دعم تصرفات ولاية

---

[15] **ويلسون لومبكين:** ولد في 14 كانون الثاني 1783، عضو مجلس نواب ولاية جورجيا، 1804–1812 انتخب في الكونجرس الرابع عشر (4 اذار 1815–3 اذار 1817)؛ انتخب كمرشح داعم لأندرو جاكسون للكونغرس العشرين التاليين من 4 اذار 1827 حتى استقالته في عام 1831 قبل انعقاد الكونجرس الثاني والعشرين للترشح لمنصب الحاكم؛ مفوض في لجنة خط الحدود بين جورجيا وفلوريدا؛ حاكم جورجيا 1831–1835؛ عين مفوضا بموجب معاهدة شيروكي في عام 1835؛ انتخب لمجلس الشيوخ الأمريكي لملء المنصب الشاغر الناجم عن استقالة جون ب. كينج من 1837 إلى 3 اذار 1841، رئيس لجنة المصنوعات (الكونجرس السادس والعشرون)، وعضو مجلس الأشغال العامة بالولاية، توفي في أثينا جورجيا، في 28 كانون الاول 1870. ينظر:
https://sclfind.libs.uga.edu/sclfind/view?docId=ead/ms659.xml;query=;brand=default

[16] ولد في ميدلتاون، كونيتيكت، عام 1795، عضو مجلس النواب في الولاية 1827–1829 ومرة أخرى في عام 1834، شغل منصب المتحدث عام 1834، انتخب مرشحا مناهضا للرئيس اندرو جاكسون في الكونجرس الحادي والعشرين والثاني والعشرين (4 اذار 1829–3 اذار 1833)، انتخب عضوا عن حزب اليمين في الكونجرس السادس والعشرين وشغل المنصب عام 1839 حتى استقالته عام 1840، عين قاضيا مشاركا في المحكمة العليا لولاية كونيتيكت في العام نفسه وتمت ترقيته إلى رئيس المحكمة عام 1856، وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته، كان أستاذ القانون في جامعة ويسليان في ميدلتاون خلال المدة 1841–1846، أستاذ القانون في كلية ييل عامي 1846 –1847 توفي في هارتفورد، كونيتيكت، في 25 حزيران 1861. للمزيد:
https://en.wikipedia.org/wiki/William_L._Storrs

جورجيا وألاباما وميسيسبي، ومن الجدير بالذكر أن إدارتي مونرو وآدامز ألغت ملكية القبائل الهندية لأكثر من اثني عشر مليون فدان من الأراضي في جورجيا بتكلفة سبعة ملايين وربع المليون دولار، ولكن بمجرد أن اتضح أن قبيلة شيروكي قررت عدم التنازل عن أي أرض أخرى، وجدت الهيئة التشريعية في ولاية جورجيا نفسها في كانون الأول 1827 وسيلة لرفض الاتفاق المفترض آنفا، واكدت الهيئة التشريعية بأن الولاية حرة في استعمال القوة لإزالة القبائل الهندية وتأمين الوصول إلى أراضيهم، وعليه فإن جورجيا كانت عازمة على ازالتهم وضمان الإبادة الثقافية والسياسية لتلك القبائل (Goss, 2011, p.11-13).

وأدان النائب ستورز تصرفات إدارة جاكسون التي قررت إلغاء الحماية التي وفرتها الادارات السابقة للقبائل الهندية، وفي واقع الأمر فإن الرئيس جاكسون قام بإلغاء المعاهدات، وقوانين التجارة والعلاقات بين الولايات الامريكية والقبائل الهندية بمساعدة الكونغرس، فضلا عن استبعاده كل البدائل باستثناء التصويت بنعم أو لا على مشروع قانون الإزالة، فقد غير الرئيس بمفرده سياسة الحكومة تجاه القبائل الهندية، وبالتالي فالرئيس هو المسؤول عن أي عنف لاحق في المناطق الحدودية للولايات الجنوبية، وبذلك حاول النائب ستورز تأجيج سخط مجلس النواب، وزعم أن مثل تلك التصرفات من جانب الرئيس على صلاحيات المجلسين، هي تعدي وتصرف خطير وإذا ترك دون رادع فسيؤدي إلى الاستبداد، واستمر الرفض من جانب النواب المناهضين لإدارة جاكسون لعدة أيام في استكمال اتهامات ستورز، وذكر أن دوافع الولايات الجنوبية لم تحترم رغبات القبائل الهندية، حتى أنهم اكدوا على أن من الممكن القيام بالإزالة دون المساس بكرامة القبائل الهندية وفق معاهدة رسمية، واكدوا على مساهمة الولايات المتحدة الامريكية في الآلية اللازمة ومرافقة القبائل الهندية إلى منطقة غرب الميسيسبي(Prucha, 1962, p.21)

وأكد النواب المعارضون للقانون على أن توسيع نطاق الولاية القضائية على حساب القبائل الهندية غير دستوري وغير قانوني، وما زاد الوضع سوءا هو تعاون إدارة جاكسون مع الولايات الجنوبية لتنفيذ قانون الإزالة الهندي، واكدوا على رأي كل من السيناتور (فريلينجهويزن وسبراج)، فيما يخص تصرفات جورجيا والولايات الاخرى بأنها وضعت القبائل الهندية في موقف صعب؛ لأن المشروع لم يوفر أي نوع من انواع الحماية لأراضي القبائل الهندية وانتهاك حقوقهم ((Tocqueville, vol.1, 2002, p.406

وبغض النظر عن تلك الاعتراضات فإن القانون نشأ عن مؤامرة من الساسة المؤيدين للإبعاد بقيادة جاكسون، اما فيما يخص تكلفة ابعاد القبائل الهندية فقد ذكر بأنها ستتجاوز أربعة وعشرين مليون دولار، وكان تقدير كلفة الطعام للمهجرين لمدة عام واحد تتجاوز أربعة ملايين

دولار، ونظرا لتوزيع السكان في البلاد، فقد قدر أن ولاية نيويورك سوف تساهم بمبلغ (4.080.000) دولار لإبعاد القبائل الهندية، في حين لم تساهم جورجيا إلا بمبلغ(476.000) دولار، وستكون ولاية أوهايو ملزمة بدفع مليوني دولار، ولكن ولاية ميسيسيبي لن تدفع سوى(120.000 دولار)، وتلك طريقة غير عادلة لتوزيع الأموال، اذ كان من المقرر توزيع الأموال وفقا لتقدير وزارة الحرب وحدها، ولكن وزير الحرب لم يقدم أي خطة مالية مفصلة خاصة بمشروع القانون، ولم يحدد ضابط أو وكيل ولا بند واحد خاص بالإنفاق (Carbaugh, 2017, P.9-13)

وضمن مشروع القانون البلاد الغربية رسميا للقبائل الهندية، لكن الرئيس ووزير الحرب ودعاة الإزالة في الكونغرس أمضوا شهورا في تقويض الضمانات التي وفرتها المعاهدات السابقة، ومع ادعاء ولاية جورجيا بعدم مشروعية المعاهدات السابقة فكيف يجيز المشروع للرئيس الامريكي عقد معاهدات مع القبائل الهندية للحصول على أراضيها وإفساح المجال للمهاجرين من الشرق الى الغرب؟ لذا أصر معارضو الإزالة على أن تلك التناقضات لا يمكن دعمها على الورق، واقترح النائب جوزيف هيمفـــيل (Joseph Hemphill)[17]، من ولاية بنسلفانيا على تعيين ثلاثة مفوضين يتم اختيارهم من الولايات التي لا تبدي اهتماما مباشرا بإزالة القبائل الهندية، وأن يسافروا إلى كل قبيلة شرقية ويتأكدون من استعدادها للهجرة، ويواصلوا رحلتهم غربا لاستكشاف المنطقة التي من المقرر ارسال القبائل الهندية اليها في مدة اقصاها ستة أشهر، وأوضح هيمفيل أنه لا يحاول التشكيك في دوافع الرئيس جاكسون، وإنما لبيان اهمية تلك المسألة التي لا يمكن معالجتها على أساس الولاء الحزبي؛ لأنها تتعلق بعمق الطابع السياسي والأخلاقي للبلاد، واكد هيمفيل أن الأحداث تجري بسرعة كبيرة، وأن التأني لمدة عام ليس بكثير على مسألة بتلك الخطورة، إلا أن مقترح هيمفيل رفض ايضا (Goss, 2011, p.85-89)، وأعلن نواب ولاية جورجيا أن التهجير لم يكن بأي حال من الأحوال مفهوما او مخططا جديدا، وإنما هي فكرة

[17] ولد في ولاية بنسلفانيا عام 1770، درس القانون وتخرج من جامعة بنسلفانيا في فيلادلفيا عام 1791، وقبل بنقابة المحامين عام 1793 ، وعضو مجلس نواب ولاية بنسلفانيا خلال المدة 1797–1800، انتخب نائبا في الكونجرس السابع (4 اذار 1801–3 اذار 1803)، وانتقل إلى فيلادلفيا عام 1803، عضو مرة أخرى في مجلس نواب ولاية بنسلفانيا عام 1805، عين أول رئيس قضاة للمحكمة الجزئية لفيلادلفيا؛ وانتخب نائبا في الكونجرس السادس عشر والسابع عشر، وأعيد انتخابه نائبا مواليا لسياسة جاكسون في الكونجرس الثامن عشر، وخدم من 4 اذار 1819 حتى استقالته في عام 1826، انتخب نائبا للكونغرس الحادي والعشرين (4 اذار 1829–3 اذار 1831)، عضو مجلس نواب ولاية بنسلفانيا في عامي 1831 و1832؛ توفي في فيلادلفيا في بنسلفانيا، في 29 ايار 1842. ينظر:
https://bioguide.congress.gov/search/bio/H000470

أقرتها السياسات السابقة[18]، وأن الرئيس أندرو جاكسون مثل الاستمرارية للسياسات السابقة، اما المهمة الرئيسة لوزير الحرب جون سي كالهون(John C. Calhoun)[19] فهي محاولة إقناع القبائل الهندية بالهجرة (Goss, 2011, p.88).

ويبدو للباحثة أن معارضي القانون اعتمدوا على تاريخ المعاهدات مع القبائل الهندية لدعم مزاعمهم بأن الهنود يتمتعون بالسيادة السياسية، اما انصار القانون فاعتمدوا على التاريخ الحديث للبلاد لدعم تأكيدهم على أن الإبعاد كان لسنوات جزءا من الخطاب السياسي الأميركي.

وذكر نواب ولاية جورجيا أن رفض القانون لن يساعد القبائل الهندية بأي شكل من الأشكال، ولن تتراجع الولاية عن جهودها لتوسيع نطاق الولاية القضائية القانونية على تلك القبائل، ولن تسهم جهود الهنود لمقاومة هيمنة القوانين الأميركية إلا في انحدارهم (Goss, 2011, p.88)

وبحلول ذلك الوقت كان مجلس النواب قد استنفد طاقته، ونادرا ما كان يتم تأجيل الجلسة قبل الساعة 9:00 أو 10:00 مساء خلال الأسابيع الأخيرة، وكان معظم الأعضاء حريصين على تأجيل جلسة الكونغرس نفسه والعودة إلى منازلهم قبل وصول حرارة وغبار صيف واشنطن بالكامل، وفي 25 ايار 1830، تم تمرير اقتراح بتعليق المزيد من المناقشة، بغالبية (110) مقابل (85)، جاء التصويت في يوم الأربعاء 26 ايار1830، وأخيرا تم التصويت وتم تمرير مشروع قانون التهجير بفارق قليل (102) صوتا مقابل (97) ، كان الفوز بفارق ضئيل هو كل ما احتاجه الرئيس جاكسون، عند إقرار مشروع القانون رقم 287 في 26 ايار 1830، أعاده مجلس النواب على الفور إلى مجلس الشيوخ، وحاول السناتوران فريلينجهويسن وسبراغ بذل محاولة أخيرة لإضافة تعديلات على الإجراء لكنها رفضت بغالبية 18 صوتا مقابل 24، ووقع أندرو جاكسون في 28 ايار 1830، وبذلك أصبح مشروع قانون إزالة الهنود او ما يعرف بقانون التهجير القسري نافذا (Carbaugh, 2017, p.24-28).

---

[18]) توماس جيفرسون وجيمس ماديسون وجيمس مونرو وجون كوينسي آدامز.

[19] **جون سي كالهون (1782–1850):** ولد جون سي كالهون بالقرب من أبفيل في ولاية ساوث كارولينا. شغل كالهون منصب عضو الكونجرس، وعضو مجلس الشيوخ، ووزير الحرب، ووزير الخارجية، ونائب رئيس الولايات المتحدة، توفي كالهون في 31 آذار 1850 . ينظر: (Hall,2002, p.83)

ثالثا: الأسباب الموجبة لتشريع قانون إزالة الهنود لعام 1830 ومواده:

على اية حال، شرع القانون الذي نص على تبادل الأراضي مع القبائل الهندية المقيمين في أي اية ولاية أو إقليم، ونقلهم إلى الغرب من نهر المسيسيبي، بعد أن تم سنه من جانب اعضاء الكونغرس الأمريكي، واهم ما جاء في مواده [20]:

نصت المادة الاولى تخويل الرئيس الامريكي بتخصيص اجزاء من الأراضي الواقعة غرب نهر المسيسيبي، والتي لا تدخل ضمن حدود أي ولاية أو إقليم امريكي، للقبائل الهندية التي لا تعارض الانتقال من أراضيها الى غرب المسيسيبي وهذا اجحاف واضح بحق الهنود؛ لأن اختيار الارض البديلة هي من اختصاص الرئيس، إذ تم استبعاد الهنود عن اختيار الاراضي البديلة.

اما المادة الثانية فحددت بأن يكون للرئيس الامريكي حق التفاوض مع القبائل الهندية على معاهدات للحصول على أراضيهم الأصلية مقابل منحهم أراض في الغرب، هذه المادة جعلت مصير سكان البلاد الاصليين بيد شخص واحد لا غير وهو رئيس الولايات المتحدة .

ونوهت المادة الثالثة انه في حال تم اتفاق الادارة الامريكية مع القبائل الهندية، فإن الأراضي الجديدة التي ستمنح لهم ستكون ملكية وبشكل رسمي لهم ولأحفادهم إلى الأبد، والواقع، أن لاشيء يعوض الانسان عن ارض ابائه واجداده.

اما المادة الرابعة فأكدت على تقديم المساعدة اللازمة والدعم المادي والمعنوي للقبائل الهندية خلال عملية نقلهم، وتشمل تلك المساعدة إمدادات غذائية وأدوات زراعية وغيرها. وهو ما لم يحصل عند تطبيق الإزالة، ومنحت المادتان الخامسة والسادسة من القانون المذكور الرئيس الامريكي سلطة التفاوض مع القبائل الهندية التي تعيش شرق نهر المسيسيبي، وذلك لتبادل أراضيهم بأراض جديدة غرب النهر، وألزمت المادة السابعة الحكومة الأمريكية بتقديم المساعدات للقبائل المهجرة في أثناء عملية الانتقال، بما في ذلك الإمدادات والمعدات الضرورية للعيش في المناطق الجديدة، ونصت المادة الثامنة على عدم قيام الحكومة الامريكية بإجبار القبائل الهندية على الإزالة او الانتقال، بل التفاوض على أساس طوعي، وللقبائل حق رفض الانتقال لكن الواقع كان مختلفا إذ تم فرض الإزالة بالقوة في حالات عديدة(Gaire, 2025, p.13)

---

20) U.S. Statutes at Large, Treaties Between the United States and the Indian Tribes (1789-1845), Volume 7: https://guides.loc.gov/indian-removal-act

رابعا: نتائج قانون الإزالة الهندي 1830 على الولايات الامريكية والقبائل الهندية:

من نتائج هذا القانون على الهنود هو الترحيل القسري –كما مر ذكره انفا– والذي اجبر القبائل الهندية من خلاله، ولاسيما القبائل الخمس على ترك اراضيهم ومغادرتها الى شرق نهر المسيسبي في طريق دموي مات خلاله آلاف الهنود منهم سمي طريق ترحالهم بطريق الدموع؛ لما تكبدوه من عناء ومشقة وظروف صعبة، فضلا عن ذلك فقد قوض هذا القانون المجتمع الهندي على الصعيدين السياسي والثقافي ، وادى الى اضعاف بنيتهم اقتصاديا واجتماعيا، إذ دمرت مجتمعاتهم بشكل كامل فيما بعد (Poole، Oct. 2011، p.43) .

اما نتائج القانون فعلى الولايات المتحدة الامريكية كافة، إذ أدى الى تطبيق القانون الى اتساع مساحات الاراضي الزراعية للأمريكيين، وذلك بالاستحواذ على اراضي القبائل الهندية، ونتج عن ذلك بدوره الى توسع اقتصادي، ولاسيما الزراعة وعلى وجه الخصوص في الولايات الجنوبية مثل: الميسيسبي وآلاباما وجورجيا، اما السلطة القانونية فقد عزز القانون الحكومة الفدرالية بإضعاف السلطة القضائية امام السلطة التنفيذية، وذلك عندما تجاهل الرئيس آندرو جاكسون قرار المحكمة العليا فيما يخص قضية وورسيستر ضد جورجيا، إذ اقرت فيه المحكمة بعدم شرعية القانون إلا أن الرئيس آندرو جاكسون تجاهل الحكم بشكل صريح، وايضا من نتائج القانون على الولايات الامريكية هو الدخول في صراعات اقليمية ولاسيما دخول الولايات المتحدة الامريكية بحروب مع قبائل السيمينول في فلوريدا، ورسخ قانون الإزالة الهندي 1830 سياسة الاستعمار الداخلي على حساب القبائل الهندية بالاستحواذ على اراضيهم وممتلكاتهم (Theda and Green, 2005, p.75).

الخاتمة:

يبدو مما تقدم أن الأسباب الموجبة لتشريع قانون إزالة الهنود لعام 1830 جاءت عبر مصالح شخصية لسياسيين متنفذين في إدارة الولايات المتحدة الامريكية وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي اندرو جاكسون، وبغية الحصول على تلك المناطق الحيوية ذات الأراضي الخصبة والموقع الحيوي الاقتصادي بذل كل مجلسي النواب والشيوخ دورهم في دعم تشريع ذلك القانون.

وثمة حقيقة تاريخية، أن القانون لم يكن سوى غطاء قانونيا وشرعيا لهؤلاء السياسيين للحصول على تلك الأراضي التي يسكن فيها السكان الأصليون من الهنود، والدليل على ذلك هو أن سياسة الإزالة لم تأت بالطرق القانونية التي سنتطرق اليها او كما نصت عليها بعض النقاط في القانون إنما جاءت بتعسف وظلم مستخدمين القوة ضد الهنود لإزالتهم من اراضيهم.

واثبتت محاور البحث أن السكان الأصليين "الهنود" تعرضوا لظلم وتعسف كبيرين على يد السكان البيض الذين استوطنوا أراضيهم منذ بداية القرن السابع عشر، فلم يقتصر الامر على جعل السكان الأصليين يتقبلونهم كسكان جدد في أراضيهم بعد صراعات ونزاعات كثيرة بين الطرفين إنما قام السكان البيض ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية بمعاقبة السكان الأصليين وتهجيرهم قسرا وذلك بإصدار القوانين بحقهم مستغلين القوة العسكرية النظامية لتحصل الإبادات الكبيرة بحق السكان الأصليين. وعلى الرغم من أن القوانين ولاسيما " قانون الإزالة الهندي لعام 1830 " التي اصدرها الكونغرس الأمريكي كانت تنظم آليات منظمة للتعامل مع إزالة السكان الأصليين الهنود غير أن الساسة الأمريكيين وبفعل سيطرتهم على القوات النظامية وعلاقاتهم وبتأييد من الرئيس الأمريكي مارسوا ابشع الأساليب لأجل إزالة الهنود من أراضيهم ذات الثروات الكبيرة. ونجح الأمريكيون بتحقيق هدفهم بإبعاد الهنود عن تلك المناطق ذات الأراضي الخصبة ليستثمروها تجاريا واقتصاديا لمصالحهم الشخصية.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

-المصادر العربية:

1. حسين، حيدر طالب. (2002). الوجيز في التاريخ الامريكي الحديث. D4 للطباعة والنشر والتوزيع.
2. الشويلي، عباس علوان. (2013). جورج واشنطن مؤسس الولايات المتحدة الامريكية. دار ومكتبة عدنان. بغداد.
3. باركيز، هنري بامفوردز. (2013). تاريخ الولايات المتحدة الامريكية تمدد اوربا (المرحلة الممهدة لاكتشاف العالم الجديد) حتى نمو المثالية الاجتماعية (1492-1850). ترجمة وتعليق: علي البديري. بيت الحكمة. بغداد.
4. مطلك، عامره عبد الحسين. (2021). فلوريدا نشأتها وتطوراتها الداخلية حتى عام 1845. اطروحة دكتوراه (غير منشورة). كلية التربية الجامعة المستنصرية.
5. المكصوصي، بشرى حسين عبود. (2016). اندرو جاكسون ودوره العسكري والسياسي في الولايات المتحدة الامريكية 1767-1837. رسالة ماجستير (غير منشوره). كلية التربية ابن رشد. جامعة بغداد.

-المصادر الأجنبية:

1. Prucha ،Francis p.. (1962). American Indian Policy in the formative years: The Indian Trade and Intercourse Acts 1790-1834. Harvard University Press. Cambridge.
2. Perdue، Theda. and Green، Michael D.. (2007). The Cherokee Nation and The Trail of Tears. Published by the Penguin Group. New York.
3. Haveman، Christopher D.. (2009). The Removal of The Creek Indians from The Southeast (1825-1838). A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of Auburn University. in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy.
4. Stephens، Kyle M.. (2013). To The Indian Remove Act 1814-1830. A Dissertation Presented for the Doctor of Philosophy degree. The University of Tennessee.
5. Satz، Ronald N.. (2002). American Indian Policy in the Jacksonian Era. Red river. University of Oklahoma Press.
6. Piehler، G. Kurt. (2013). Encyclopedia of Military Science. SAGE Publications. London.
7. Klotter، James C.. (2018). Henry Clay: The Man Who Would Be President. Oxford University Press. United Kingdom.
8. Wallace، Anthony F.G.. (1999). Jefferson and the Indians: The Tragic Fate of the First American. the Belknap Press of Harvard University press. London.
9. Perdue، Theda. and Green، Michael D.. (2005). The Cherokee Removal: A Brief History with Document. second edition. Bedford Sit Martins.
10. Mahon، John K.. (1998). The First Seminole W The First Seminole War. November 21. 1817-Maember 21. 1817-May 24 1818. Florida Historical Quarterly: Vol. 77: No. 1، 1998.
11. Remini، Robert V.. (2008). Andrew Jackson. Palgrave Macmillan. New Yourk.

12. Vile، John R.. (2020). The Bible in American Law and Politics: A Reference Guide. Rowman & Littlefield Publishers. Maryland.
13. Sprague، Peleg. (1830). Speech of Mr. Sprague. of Maine. 16th April 1830. Upon the Subject of the Removal of the Indians. Maine History Documents. The University of Maine. 16th April 1830.
14. Martis، Keeneh C.. (1982). The Historical Atlas of United States congressional Districts 1789-1983. New Yourk free press.
15. Duckett، Alvin Laroy. (2010). John Forsyth: Political Tactician. University of Georgia Press. Athens.
16. Jenkins، Jeffery A. and Gray، Thomas R.. (2023). Congress and the Political Economy of the Indian Removal Act. The University of Texas Press.
17. Carbaugh، Joshua. (2017). The Indian Removal Act: A Legal Deception. A Thesis submitted University of south Florida.
18. Williams Jr.، Robert A.. (1999). The American Indian in Western Legal Thought: The Discourses of Conquest. Oxford University Press. New York.
19. Bowes، John P.. (2014). American Indian Removal beyond the Removal Act. Native American and Indigenous Studies. University of Minnesota Press. Volume 1. Number 1 2014.
20. Goss، George William. (2011). The Debate over Indian Removal in the 1830s. Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of History. University of Massachusetts Boston.
21. Tocqueville، Alexis De. (2002). Democracy in America، vol.1. Random House.inc..
22. Hall، Kermit L.. (2002). The Oxford Companion to American Law. Oxford University Press. 2002.
23. Gaire، Kushal. (2025). The Trail of Tears. National Law College.

-مواقع الانترنت:

1. U.S. Statutes at Large. Treaties Between the United States and the Indian Tribes (1789-1845). Volume 7. :https://guides.loc.gov/indian-removal-act
3. https://bioguide.congress.gov/search/bio/H000470
4. https://voteview.com/person/8803/peleg-sprague
5. http://album.atlantahistorycenter.com/cdm/ref/collection/athpc/id/2743
6. https://sclfind.libs.uga.edu/sclfind/view?docId=ead/ms659.xml;query=;brand=default
7. https://en.wikipedia.org/wiki/William_L._Storrs .

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Hussein، Haider Talib. (2002). The brief in modern American history. 4D printing، publishing and distribution.
2. Al-Shuwaili، Abbas Alwan. (2013). George Washington، founder of the United States of America. Adnan House and Library. Baghdad .
3. Barkeys، Henry Bamfords. (2013). History of the United States of America: The expansion of Europe (the stage leading to the discovery of the New World) until the growth of social idealism (1492-1850). Translation and commentary: Ali Al-Badiri. House of Wisdom. Baghdad.
4. Mutlaq، Amra Abdul Hussein. (2021). Florida، its origins and internal developments until 1845. Doctoral dissertation (unpublished). College of Education، Al-Mustansiriya University .
5. Al-Maksousi، Bushra Hussein Abboud. (2016). Andrew Jackson and his military and political role in the United States of America 1767-1837. Master's thesis (unpublished). College of Education Ibn Rushd. University of Baghdad.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X